

مما يعطي مجالاً لتفوق أقرانه الرئيسيين

«الوطني»: ضعف البيانات الأمريكية تدفع بالدولار إلى التراجع رغم تحسن مبيعات التجزئة

أحدث قراءة لمؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة تشير إلى إمكانية تراجع ضغوط الأسعار وبلوغ التضخم ذروته

بريطانيا تشهد

ارتفاع معدل

التضخم إلى أعلى

مستوياته في 41

عاما بوصله 11.1%

خلال أكتوبر

التي تعتبر مقياساً للإنفلاق الرأسمالي، بشكل غير متوقع بنسبة 4.6% في سبتمبر مقارنة بالشهر السابق في إشارة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف الاستيراد التي تؤثر على خطط الإنفاق الرأسمالي للشركات.

وتسارعت وتيرة نمو مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي على مستوى البلاد في أكتوبر إلى أسرع معدل يسجله منذ فبراير 1982، إذ ارتفع إلى 3.6% على أساس سنوي مقابل 3.0% الشهر السابق بعد أن أدى ضعف الدين الياباني إلى دفع تكاليف الواردات والمنتجات نحو الارتفاع. وظل معدل نمو مؤشر أسعار المستهلكين أعلى من مستوى بنك اليابان المستهدف البالغ 2% للشهر السابع على التوالي.

وعلى الرغم من تزايد ضغوط الأسعار، يرفض بنك اليابان الانضمام إلى مسيرة رفع أسعار الفائدة العالمية. وظل حاكم بنك اليابان هاروهيكو كورودا ملتزماً بحجته القائلة بأن تكاليف السلع العالمية تمثل نصف عوامل ارتفاع الأسعار، وهي عوامل مؤقتة. ويأمل صانعو السياسة أن تساعد حزمة التحفيز الاقتصادي الأخيرة التي اقترتها الحكومة في تعزيز النمو خلال الأشهر المقبلة وأن إعادة فتح حدود اليابان سحلب إنفاقاً متجدداً من قبل السياح الأجانب بعد أن أصبحت اليابان أكثر جذباً للسياح بفضل انخفاض تكاليفها.

وبالإضافة إلى تلك الضغوط الناجمة عن تباطؤ النمو العالمي والتضخم الحاد، تتعامل اليابان مع التحدي المتمثل في تراجع الدين الياباني إلى أدنى مستوياته على الإطلاق مقابل الدولار، مما أدى إلى تزايد ضغوط تلك المعيشة، إلا أن ضعف الدولار في الفترة الأخيرة أدى إلى الضغط على الدين الياباني واستقراره دون مستوى 141. وأنهى الدين الياباني تداولات الأسبوع عند مستوى 140.35.

اتفاق قائمة لأسواق النفط تلاشت موجة عابرة من التفاؤل والتي نتجت عن قرارات تخفيف الصين لبعض قيود الحجر الصحي الأسبوع الماضي حيث أصبح من الواضح أن حالات كوفيد المتزايدة هناك ستستمر في إعاقة حركة السفر، كما أدت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين إلى تقليص إمكانية زيادة التكاليف النفط وزيادة تشديد أوضاع السوق. وواصلت أسعار النفط تراجعها في ظل توجيه المستثمرين تركيزهم مرة أخرى نحو المخاوف المتعلقة بتوقعات الطلب بعد هدوء وتيرة التوترات الجيوسياسية. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط وأميج خام برنت تداولات الأسبوع دون مستوى 90 دولار للبرميل.



تراجع أداء الاقتصاد الصيني في أكتوبر



ارتفاع معدل البطالة في المملكة المتحدة



الدولار يتعرض لضربة قوية

الجديدة تضمن أن يكون الانكماش أبطأ. وعلى الرغم من الآفاق السلبية للملكة المتحدة، فقد ارتفع الجنيه الاسترليني بفضل استفادته من انخفاض الدولار. وساهمت التوقعات التي تشير إلى مواصلة بنك إنجلترا رفع أسعار الفائدة بعد ارتفاع معدل التضخم مرة أخرى إلى تعزيز قيمة الجنيه الاسترليني قريباً من 1.19 مباشرة، لينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.1892.

الصين تدق طبول جوفاء تراجع أداء الاقتصاد الصيني في أكتوبر على خلفية التدابير التي تم اتخاذها بعد تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في وقت سابق وتعطيل الأنشطة الأعمال وتدمير معنويات المستهلك. إن ارتباطاً نمو الناتج الصناعي إلى 5% مقابل 6.3% في العام السابق وانكششت مبيعات التجزئة للمرة الأولى منذ مايو، متراجعة بنسبة 0.5% من العام السابق. وظل معدل البطالة مرتفعاً عند مستوى 5.5%. وشهد شهر أكتوبر تزايد حالات الإصابة بالفيروس، حيث شددت السلطات الضوابط قبل مؤتمر الحزب الشيوعي وعدم التشجيع على السفر خلال عطلة العيد الوطني التي تستمر أسبوعاً.

وانخذت بكين مؤخراً أقوى في خطواتها حتى الآن لدعم استقرار سوق العقار وتقليل العبء الاقتصادي الناجم عن سياسات "صفر كوفيد"، مما أدى إلى تفاؤل المستثمرين. إلا أن الأمر سيستلزم عدة فترات ربع سنوية حتى يتحقق أي انتعاش، كما أنه وفي ظل إشارة توقعات الاقتصاديين إلى إمكانية استمرار اضطرابات فيروس كوفيد-19 - خلال العام المقبل، يتعرض المسؤولون لضغوط للقيام بالمزيد. وقال المكتب الوطني للإحصاء إن أساس تعافي الاقتصاد ليس قوياً بعد، مضيفاً أن الصين ستبني أسلوباً "علمياً وفعالاً" لضوابط كوفيد والتنمية الاقتصادية.

اليابان وارتفاع معدل التضخم أدى ارتفاع التضخم العالمي والزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة في كافة أنحاء العالم إلى تقويض التعافي بعد جائحة كوفيد في ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم. وأدى ضعف الدين الياباني إلى زيادة التداعيات السلبية على الاقتصاد. وانكششت الاقتصاد الياباني بشكل غير متوقع بنسبة 0.3% في الأشهر الثلاثة حتى سبتمبر (بمعدل سنوي 1.2%)، متراجعا للمرة الأولى منذ العام الماضي. ويمثل هذا الأداء تباطؤاً حاداً مقارنة بالربع الثاني حيث تراجع إنفاق المستهلكين وسط عودة ظهور حالات كوفيد وتراجع تداول الدين الياباني. وانخفضت طلبيات الآلات الأساسية،

جنيهه إسترليني العام المقبل وإلى 500 جنيهه إسترليني في عام 2024. مدفوعات إضافية لتكلفة المعيشة "للفئات الأكثر احتياجاً"، و 900 جنيه إسترليني لمن يتلقون إعانات، و 300 جنيه إسترليني لأسر المتقاعدين، و 150 جنيهه إسترليني لمن يتلقون مخصصات الإعاقة.

رفع ضريبة الأرباح الاستثنائية على شركات النفط والغاز من 25% إلى 35%.

تصدير الحد الأقصى لأسعار الطاقة المزيّلة لمدة عام واحد بعد أبريل وبحد أقصى قدره 3,000 جنيهه إسترليني سنوياً بدلاً من 2,500 جنيهه إسترليني. زيادة مدفوعات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية بنسبة 10% - بما يتماشى مع مستويات التضخم في سبتمبر.

رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 9.7% إلى 10.42 جنيهه إسترليني في الساعة (65 مليار دولار) وخفض إنفاق المملكة المتحدة لسد فجوة الموارد المالية للمال واستعادة المصادقية وتتضمن الخطة خفض النفقات بنحو 30 مليار جنيهه إسترليني هذا إلى جانب 25 مليار جنيهه إسترليني في هيئة زيادات ضريبية، والتي تشمل الإجراءات التالية:

تجميد حدود ضريبة الدخل حتى أبريل 2028 وخفض أعلى معدل إضافي لضريبة الدخل بنسبة 45%، أي من 150 ألف جنيهه إسترليني إلى 125 ألف جنيهه إسترليني، والذي يتعارض بشكل مباشر مع التخفيضات الرئيسية التي عرضتها الميزانية المصغرة الكارخية في سبتمبر الماضي، مما يعني زيادة عدد دافعي الضرائب.

خفض الإعفاء الضريبي لضريبة الأرباح الرأسمالية بمقدار النصف إلى 6 آلاف جنيهه إسترليني العام المقبل وخفضه إلى النصف مرة أخرى إلى 3 آلاف جنيهه إسترليني اعتباراً من أبريل 2024، إلى جانب خفض بدل الإعفاء الضريبي لتوزيعات الأرباح إلى النصف لبصل إلى ألف

الذين من المتوقع أن يرفعوا أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في الاجتماع القادم في ديسمبر. وفي حين يعتقد العديد من المحللين أن التضخم قد بلغ ذروته الآن، إلا أن البيانات تضغط على بنك إنجلترا للحفاظ على رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من المعتاد. وتفضل سواني دينجرا، أحدث المسؤولين في بنك إنجلترا، التحركات "التدرجية للغاية" على أسعار الفائدة وترى خطر المبالغة في سياسات التشديد. وأشارت إلى أنه إذا استمرت أسعار الفائدة المرتفعة، فقد يدخل الاقتصاد في ركود أعمق بكثير، لأن الاقتصاد يبدو الآن أكثر تباطؤاً مما كان يعتقد في السابق.

فأسورة المذهبحة الاقتصادية كشف وزير الخزانة جيريمي هانت النقاب عن حزمة زيادات ضريبية بقيمة 55 مليار جنيهه إسترليني (65 مليار دولار) وخفض إنفاق المملكة المتحدة لسد فجوة الموارد المالية للمال واستعادة المصادقية وتتضمن الخطة خفض النفقات بنحو 30 مليار جنيهه إسترليني هذا إلى جانب 25 مليار جنيهه إسترليني في هيئة زيادات ضريبية، والتي تشمل الإجراءات التالية:

تجميد حدود ضريبة الدخل حتى أبريل 2028 وخفض أعلى معدل إضافي لضريبة الدخل بنسبة 45%، أي من 150 ألف جنيهه إسترليني إلى 125 ألف جنيهه إسترليني، والذي يتعارض بشكل مباشر مع التخفيضات الرئيسية التي عرضتها الميزانية المصغرة الكارخية في سبتمبر الماضي، مما يعني زيادة عدد دافعي الضرائب.

خفض الإعفاء الضريبي لضريبة الأرباح الرأسمالية بمقدار النصف إلى 6 آلاف جنيهه إسترليني العام المقبل وخفضه إلى النصف مرة أخرى إلى 3 آلاف جنيهه إسترليني اعتباراً من أبريل 2024، إلى جانب خفض بدل الإعفاء الضريبي لتوزيعات الأرباح إلى النصف لبصل إلى ألف

على قوة اليورو. وأنهت العملة الموحدة تداولات الأسبوع مغلفة عند مستوى 1.0325.

المملكة المتحدة في ارتفاع معدل البطالة في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر مقابل 3.5% المسجلة سابقاً، حتى مع ارتفاع نمو الأجور (بما في ذلك المكافآت) إلى 6% خلال الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي. وكشف مؤشر آخر عن تشديد سوق العمل وتقدم عدداً أقل من الأشخاص بطلبات للحصول على إعانات البطالة. وبلغ عدد المتقدمين بطلبات إعانة البطالة 3.3 ألف شخص، أي أقل بكثير من التوقعات التي أشارت إلى 17.3 ألف ومقابل 3.9 ألف الشهر الماضي. وكانت هناك علامات دالة على اعتدال وتيرة الطلب مع انخفاض عدد الوظائف الشاغرة، على الرغم من أنها ما تزال مرتفعة بالمعايير التاريخية. وبصفة عامة، ما تزال البيانات تشير إلى سوق عمل ضيقة حتى مع تباطؤ الاقتصاد.

وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى ارتفاع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته المسجلة في 41 عاماً خلال شهر أكتوبر. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين نمواً بنسبة 11.1% على أساس سنوي، فيما يعد أعلى من المتوقع ومقابل 10.1% المسجلة في سبتمبر، بينما استقر مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي دون تغيير عند مستوى 6.5% على أساس سنوي. وقال مكتب الإحصاء الوطني: "في أكتوبر 2022، ارتفعت التكاليف في المتوسط، بنسبة 88.9% في مقابل ضغوط الغاز وأنواع الوقود الأخرى أكثر من المرجح أن تؤثر تلك البيانات الدعم لأعضاء لجنة السياسات النقدية، المناهدين بتشديد السياسات،

وارتفعت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0.2% في الربع السابق (1.7% على أساس سنوي). ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى تحسن بيانات الإنتاج الصناعي. إلا أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد في الربع الرابع من العام. وتم تعديل مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة اليورو على أساس سنوي في أكتوبر وخفضه من 10.7% إلى 10.6%. في نطاق 5-10.6%، بينما لم تشهد قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لمنطقة اليورو تغيراً يذكر على أساس سنوي وظلت مستقرة عند مستوى 5%. وتحسنت التوقعات الاقتصادية لألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، بشكل ملحوظ في نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر، إلا أنها ما تزال سلبية. وكشف مؤشر الثقة الاقتصادية الصادر عن مؤسسة (ZEW) عن تحسن معنويات المستثمرين في ظل توقعات بتباطؤ التضخم على مدار الأشهر المقبلة. كما سجل مؤشر معنويات الاقتصاد الألماني مكاسب جيدة، لكنه ما يزال في المنطقة السلبية.

ووفقاً لتقارير صادرة عن وكالة بلومبرج، تميل المناقشات الأولية للبنك المركزي الأوروبي تجاه رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع الشهر المقبل ما لم يكن هناك تسارع مفاجئ في وتيرة التضخم قبل ذلك الحين. وضمن الأسباب التي تم الاستشهاد بها جاء تزايد مخاطر الركود في المقدمة، هذا إلى جانب إمكانية تراجع ضغوط أسعار المستهلكين، واحتمال أن يساهم رفع معدل الإبداع بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2% في الاقتراب مما يسمى بالمستوى الحاد الذي لم يعد يحفز الاقتصاد.

واستفاد اليورو من ضعف الدولار ووصل إلى أعلى مستوياته عند 1.04 قبل أن يتراجع إلى 1.03. وكان لإصرار البنك المركزي الأوروبي على مواصلة رفع سعر الفائدة في الوقت الذي تدور فيه المضاربات حول مجلس الاحتياطي الفيدرالي دوراً في الحفاظ

المسؤولون بالتأكيد على أن التضخم ما يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول وأنه يجب أن تنخفض قراءات مؤشر أسعار المستهلكين الشهرية بوتيرة متوالية للتأكد من أن ضغوط الأسعار تتجه إلى مستويات تتسق مع المستوى المستهدف للبنك المركزي والبالغ 2%. وأشار نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، لايل برينارد، إلى تفضيل رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في وقت مبكر من الشهر المقبل، لكنه أضاف أنه ما يزال هناك "لدنيا عمل إضافي بحاجة للتنفيذ فيما يتعلق برفع معدلات الفائدة". في حين صرحت ماري دالي، رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، أنه وبينما تتمثل الإستراتيجية في رفع الأسعار ثم الصمود لبعض الوقت، فإن هذا لا يعني أنهم كانوا على وشك إنهاء حملة التشديد الخاصة بهم، وأكدت أن وقف رفع سعر الفائدة ليس خياراً في الوقت الحالي، ويبدو أن أسعار الفائدة في حدود 4.75-5.25% مناسبة. وتابع جيمس بولارد، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس بيرة ممانلة، ودعا إلى رفع سعر الفائدة لتراوح في نطاق 5-5.25% على الأقل، مشيراً إلى أن "المستوى الأدنى" "مفيد بما فيه الكفاية". وقال نيل كاشكاري رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس "لم نصل إلى هذه المرحلة بعد" فيما يتعلق بالتوقف عن رفع سعر الفائدة وأضاف أنه يريد الاقتناع بأن معدل التضخم توقف عن الصعود.

تراجع الدولار تعرض الدولار لضربة قوية بعد صدور بيانات ضعيفة عن التضخم وإمكانية قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإبطاء وتيرة تشديد السياسات النقدية. وعلى الرغم من تحسن مبيعات التجزئة، إلا أن مؤشر الدولار الأمريكي ظل يحوم حول مستوى 106 بعد أن وصل إلى 113 في الفترة الأخيرة، لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 106.969.

بصيص من الأمل شهد الربع الثالث من العام الحالي تحسناً وتيرة الإنتاج بشكل ملحوظ على مستوى المنطقة، وساهم تراجع مشاكل الإمدادات في تعزيز نمو الإنتاج. إذ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.9% في سبتمبر الماضي، مما أدى إلى تسجيل نمواً بنسبة 0.5% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام. إلا أن هناك أمل ضئيل في أن يمثل ذلك بداية انتعاش قوي، وذلك نظراً لإشارة الطلاب الجديدة وتوقعات الإنتاج وزيادة المخزونات إلى ضعف الإنتاج في المستقبل.

بيان توقعات

الخريف للمملكة

المتحدة يساهم

في تصعيد ضغوط

أزمة تكاليف

المعيشة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أن تراجع نمو مؤشر أسعار المنتجين الأمريكي في أكتوبر شكل مفاجئة غير متوقعة للأسواق، إذ سجلت قراءة المؤشر أساساً شهري، أي أقل من التقديرات البالغة 0.4%. وانخفض معدل النمو السنوي من 8.4% إلى 8.0%. وكان مؤشر أسعار المنتجين الأساسي (الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة) مستقراً خلال الشهر الماضي، إذ ارتفع بنسبة 0.3% مقابل مكاسب متوقعة بنسبة 0.5%. وانخفض مؤشر أسعار المنتجين للخدمات للمرة الأولى منذ نوفمبر 2020 وتراجع تضخم أسعار السلع، كما تباطأت وتيرة مؤشر أسعار المنتجين الأساسي على أساس سنوي إلى 6.7% مقابل 7.1%. وتوفر أحدث بيانات مؤشر أسعار المنتجين دليلة إضافية بعد أرقام مؤشر أسعار المستهلكين التي جاءت أقل من المتوقع والتي تشير إلى أن التضخم في الولايات المتحدة من الممكن أن يكون قد بلغ ذروته. وكان انخفاض أسعار السلع من العوامل المساعدة، بالإضافة إلى قوة الدولار وانخفاض تكاليف الشحن، مما أدى إلى انخفاض أسعار الواردات. ومن جهة المستهلك، جاءت مبيعات التجزئة أقوى من المتوقع، مسجلة أعلى معدل نمو في ثمانية أشهر. حيث ارتفعت أسعار مبيعات التجزئة والتجزئة الأساسية (باستثناء السيارات والوقود) في أكتوبر بنسبة 1.3%. مما يشير إلى أن المستهلك الأمريكي يبدو في حالة جيدة على الرغم من الارتفاع الحاد لأسعار الفائدة هذا العام.

من جهة أخرى، انخفضت طلبات الحصول على إعانة البطالة الحكومية هامشياً بشكل غير متوقع للأسبوع الماضي وظلت بالقرب من أدنى مستوياتها التاريخية، مما يؤكد قوة سوق العمل في الوقت الذي بدأت فيه بعض الأجزاء أخرى من الاقتصاد في التباطؤ. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي للتحكم في وتيرة نمو الاقتصاد وكبح جماح التضخم، إلا أن معدلات التوظيف تواصل نموها بوتيرة قوية. وأضاف سوق العمل الأمريكي وظائف أكثر مما كان متوقعا الشهر الماضي، وما يزال هناك نحو مئتين شاعرين لكل أمريكي يبحث عن عمل.

تشديد السياسات النقدية قد تساهم البيانات الأخيرة في تعقيد الأمور أمام العديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي الذين يضغطون من أجل رفع أسعار الفائدة بوتيرة أبداً خلال الأشهر المقبلة والتكهنات الجديدة حول اقتراب سياسات البنك المركزي من الوصول إلى ذروة تدابير التشديد النقدي، ويتمسك